الأمم المتحدة
A/79/514
الجمعية العامة
Distr.: General
14 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 27 من جدول الأعمال

النهوض بالمرأة

تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

تقرير الأمين العام*

موجز

عملا بقرار الجمعية العامة 195/77، بشأن تكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يقدم الأمين العام في هذا التقرير معلومات عن مدى انتشار هذه الممارسة وأثرها على النساء والفتيات، مع الإشارة إلى البيانات والأدلة المستقاة حديثا. وهو يقدم أيضا معلومات عن الأسباب الجذرية والعوامل التي تسهم في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والتحديات والاحتياجات، والاتجاهات التي تؤثر على الجهود الرامية إلى القضاء عليه. ويقدم كذلك تحليلا للتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون. ويخلص الأمين العام في التقرير إلى استنتاجات ويقترح توصيات لاتخاذ إجراءات في المستقبل.

* قدم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.

041124 281024 24-13257 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها 195/77، أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة ضارة وعمل من أعمال العنف ضد النساء والفتيات يخل بتمتعهن بحقوق الإنسان الواجبة لهن وينال منه. وأكد القرار من جديد أن هذه الممارسة تشكل تهديدا خطيرا لكرامتهن ورفاههن، بما في ذلك صحتهن البدنية والعقلية والجنسية والإنجابية.

2 - وفي حين أثنت الجمعية العامة على الجهود المتواصلة التي تبذلها الدول والمنظمات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة لإنهاء هذه الممارسة، فقد لاحظت أيضا أن التقدم المحرز في الحد من انتشارها كان متفاوتا بين البلدان ولم يكن بالسرعة الكافية للقضاء عليها بحلول عام 2030. وأعربت عن قلقها إزاء الزيادة في إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وممارسته عبر الحدود.

3 - وأدانت الجمعية العامة جميع أشكال العنف والممارسات الضارة التي تؤثر على النساء والفتيات، وحثت الدول على حظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأشارت أيضاً إلى الالتزامات المنصوص عليها في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والبروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وأكدت أن القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يسهم في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4 - وأهابت الجمعية العامة بالدول أن تضع وتنفذ استراتيجيات شاملة للوقاية وأن تشرك في جملة جهات المسؤولين الحكوميين، والقادة المجتمعيين والدينيين، والعاملين في مجال الصحة، والأسر، والمجتمعات المحلية في الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وحثت الدول على مساءلة الممارسين وضمان حصول الناجين على الرعاية الصحية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الدعم الاجتماعي والقانوني.

5 - ويبحث الأمين العام في هذا التقرير آخر التطورات والنُهج إزاء القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في سياق تنفيذ خطة عام 2030 وعقد العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والذكرى السنوية الثلاثين المقبلة لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. ويستند التقرير إلى المعلومات والتقارير الواردة من الدول الأعضاء[1] والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة[2] وأصحاب المصلحة الآخرين[3]. وهو يغطي الفترة من 1 آب/أغسطس 2022 إلى 30 حزيران/يونيه 2024 ويسترشد بأحدث نتائج البحوث والأدلة والبيانات.

(1) إسبانيا، وإسرائيل، وألمانيا، والبرتغال، وبنن، وبوركينا فاسو، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتركيا، وتشاد، ورومانيا، والسودان، وفرنسا، وكوبا، وكولومبيا، ولبنان، وماليزيا، والنمسا.

(2) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومبادرة تسليط الضوء، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات المتخذة للقضاء على العنف ضد المرأة، ومنظمة الصحة العالمية.

(3) منهاج العمل العالمي المعني بالقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

ثانيا - التطورات والالتزامات على الصعيدين العالمي والإقليمي

6 - يشكل العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، انتهاكا لحقوق الإنسان الواجبة لهن ويمنعهن من التمتع بالحصول على قدم المساواة مع الرجال والفتيان على التعليم والصحة والعدالة والمشاركة السياسية والفرص الاقتصادية.

7 - ويشكل العنف ضد النساء والفتيات وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث[4] حاجزين يحُولان دون تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبالتالي، فإن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لا يسهم فقط في التقدم نحو تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، وإنما تحقيق عدد كبير من الأهداف والغايات الأخرى الواردة في خطة عام 2030. ويعني مبدآ المساواة وعدم التمييز، الواقعان في صميم خطة عام 2030، بالتزامها بعدم ترك أحد خلف الركب، أن جميع النساء والفتيات ينبغي أن يتمتعن بحياة خالية من جميع أشكال العنف، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

8 - ورحبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، لدى نظرها في التقارير المقدمة من الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالجهود التي تبذلها الدول للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[5]. إلا أنها أعربت أيضا عن القلق إزاء استمرار هذه الممارسة[6]، ولأنها لا تزال قانونية في بعض البلدان[7]، ولأن التشريعات القائمة التي تحظر هذه الممارسة لا يتم إنفاذها[8].

9 - وأهابت اللجنة بالدول أن تسن تشريعات تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[9] وأن تجري تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة في الحالات التي تنطوي على هذه الممارسة[10]. وأوصت بأن تعمل الدول

(4) هاتان المسألتان مشمولتان في الغايتين 5-2 و 5-3، على التوالي، من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة.

(5) انظر، على سبيل المثال، CEDAW/C/DJI/CO/4-5، الفقرتان 5 (ط) و 23؛ و CEDAW/C/FRA/CO/9، الفقرات 5 (د) و 23 و 33 و 45؛ و CEDAW/C/GEO/CO/6، الفقرتان 4 (د) و 23؛ و CEDAW/C/GMB/CO/6، الفقرتان 4 (ج) و 19؛ و CEDAW/C/MRT/CO/4، الفقرة 4 (د).

(6) انظر، على سبيل المثال، CEDAW/C/CAF/CO/6، الفقرة 27؛ و CEDAW/C/DEU/CO/9، الفقرة 29؛ و CEDAW/C/DJI/CO/4-5، الفقرة 23؛ و CEDAW/C/GMB/CO/6، الفقرة 19؛ و CEDAW/C/GRC/CO/8-9، الفقرة 21؛ و CEDAW/C/MRT/CO/4، الفقرة 20؛ و CEDAW/C/MWI/CO/8، الفقرة 19.

(7) CEDAW/C/ARE/CO/4، الفقرة 28؛ و CEDAW/C/FIN/CO/8، الفقرة 21 (أ).

(8) CEDAW/C/BEL/CO/8، الفقرة 31؛ و CEDAW/C/CHE/CO/6، الفقرة 39؛ و CEDAW/C/GMB/CO/6، الفقرة 19؛ و CEDAW/C/MRT/CO/4، الفقرة 20؛ و CEDAW/C/PRT/CO/10، الفقرة 20.

(9) CEDAW/C/ARE/CO/4، الفقرة 29؛ و CEDAW/C/FIN/CO/8، الفقرة 22 (أ).

(10) انظر، على سبيل المثال، CEDAW/C/BEL/CO/8، الفقرة 32؛ و CEDAW/C/DJI/CO/4-5، الفقرة 24 (أ)؛ و CEDAW/C/GEO/CO/6، الفقرة 24 (أ)؛ و CEDAW/C/GMB/CO/6، الفقرة 20 (ب)؛ و CEDAW/C/GRC/CO/8-9، الفقرة 22 (ج)؛ و CEDAW/C/MRT/CO/4، الفقرة 21 (ب)؛ و CEDAW/C/MWI/CO/8، الفقرة 20؛ و CEDAW/C/NER/CO/5، الفقرة 30 (ب)؛ و CEDAW/C/OMN/4، الفقرة 30 (أ)؛ و الوثيقة CEDAW/C/PRT/CO/10، الفقرة 21.

على إذكاء الوعي بآثارها الضـــارة بين المجتمعات التي تقوم بهذه الممارســـة[11] ومعالجة المبررات الثقافية والدينية الكامنة وراءها[12].

10 - وفي الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة، اعترفت الدول بأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقوالب النمطية الجنســـانية وتأنيث الفقر هي من بين الحواجز التي تحول دون حصـــول الفتيات على التعليم[13]. وجددت الدول التزامها باتخاذ إجراءات متعددة القطاعات ومنســـقة لمنع جميع أشـــكال العنف والممارسـات الضـارة ضـد جميع النسـاء والفتيات، بما في ذلك تشـويه الأعضـاء التناسـلية للإناث، والتصدي لها[14].

11 - ولاحظت الجمعية العامة، في قرارها 188/78 بشأن الطفلة، أن الفتيات اللاتي يعشن في فقر، بمن فيهن اللاتي يعشـن في المناطق الريفية والنائية، أكثر عرضـة لتشـويه الأعضـاء التناسـلية. وحثت الجمعية الدول وأصـــحاب المصـــلحة الآخرين على تقديم دعم شـــامل للفتيات اللاتي تعرضـــن لهذه الممارســـة أو المعرضات لخطرها.

12 - وعملا بقرار مجلس حقوق الإنسان 16/50، قدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا (A/HRC/56/29) إلى المجلس يتضمن لمحة عامة عن حالة النساء والفتيات المتضررات من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية. وشملت توصياتها تجريم أشكال هذه الممارسة عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية، ومواءمة وتنفيذ الأطر القانونية والســـياســـاتية، وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي.

13 - وفي 6 شـــباط/فبراير 2024، اعتمد البرلمان الأوروبي توجيها جديدا للبرلمان والمجلس الأوروبي لمكافحة العنف ضـد المرأة والعنف المنزلي. ويتطلب التوجيه من جميع دول الاتحاد الأوروبي تجريم تشـويه الأعضاء التناسلية للإناث، وزيادة الوعي بهذه الممارسة، وتقديم الدعم المتخصص للناجيات[15].

14 - أيضـا، في اليوم الدولي لعدم التسـامح مطلقا إزاء تشـويه الأعضـاء التناسـلية للإناث لعام 2024، أعربت الهيئة الدائمة المسـتقلة لحقوق الإنسـان التابعة لمنظمة التعاون الإسـلامي عن دعمها للقضـاء على جميع الممارسـات الضـارة، بما في ذلك تشـويه الأعضـاء التناسـلية للإناث. ومن الأمور البالغة الأهمية أن الهيئة الدائمة ذكرت أن المبادئ والقيم الإسلامية تدين هذه الممارسات وأهابت بالدول أن تعتمد تدابير قانونية وإدارية للقضاء على الممارسات الضارة[16].

(11) CEDAW/C/CAF/CO/6، الفقرة 28 (ب)؛ و CEDAW/C/DJI/CO/4-5، الفقرة 24 (ج)؛ و CEDAW/C/FIN/CO/8، الفقرة 22 (أ)؛ و CEDAW/C/GMB/CO/6، الفقرة 20 (أ)؛ و CEDAW/C/MRT/CO/4، الفقرة 21 (أ)؛ و CEDAW/C/NER/CO/5، الفقرة 30 (أ).

(12) CEDAW/C/BEL/CO/8، الفقرة 32؛ و CEDAW/C/CAF/CO/6، الفقرة 28 (ب)؛ و CEDAW/C/DJI/CO/4-5، الفقرة 24 (ج)؛ و CEDAW/C/GMB/CO/6، الفقرة 20 (أ)؛ و CEDAW/C/MRT/CO/4، الفقرة 21 (أ)؛ و CEDAW/C/NER/CO/5، الفقرة 30 (أ).

(13) E/CN.6/2024/L.3، الفقرة 26.

(14) المرجع نفسه، الفقرة 54 (ع).

(15) الاتحاد الأوروبي، الوثيقة PE-CONS 33/24.

(16) Omar Bah, “OIC supports elimination of FGM”, *The Standard* (Gambia), 7 May 2024.

15 - وخلال الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، في 18 أيلول/سبتمبر 2023، نظمت مفوضية الاتحاد الأفريقي وزامبيا حلقة حوار رفيعة المستوى حول موضوع "تمكين الفتيات الأفريقيات: إشراك القادة الدينيين والسياسيين والتقليديين كعناصر لحفز التغيير في إنهاء الممارسات الضارة بحلول عام 2030". والتزمت الدول والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة باستخدام الأدلة وتحليلات البيانات لتوجيه الجهود الرامية إلى نبذ الممارسات الضارة ودعم توسيع نطاق التدخلات الفعالة. وتعهدت أيضا بتمويل المنظمات الشعبية التي تقودها النساء في السياقات الإنسانية وبإشراك الزعماء التقليديين والسياسيين والدينيين في القضاء على الممارسات الضارة[17].

16 - وهذه الالتزامات ترددت أصداؤها خلال المؤتمر الدولي الثاني بشأن تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، الذي عقد في الفترة من 9 إلى 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في دار السلام، واستضافته جمهورية تنزانيا المتحدة وبدعم من الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبرنامج الإقليمي لأفريقيا لمبادرة تسليط الضوء. وأعلن المشاركون التزامهم بالاستثمار في الشباب والابتكار وتعزيز الشراكات مع منظمات الناجيات. واتفقوا أيضا على تعزيز التشريعات المتعلقة بالحالات العابرة للحدود وبإضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة واستجابة أجهزة إنفاذ القانون لها[18].

17 - وخلال الدورة الثانية والأربعين للجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، التي عقدت في أديس أبابا في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أصدرت اللجنة، بالاشتراك مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، تعليقاً عاما مشتركا بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويحدد التعليق العام، في جملة أمور، التدابير التشريعية والمؤسسية وتدابير المساءلة التي ينبغي أن تتخذها الدول للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ومنعه والتصدي له، بما في ذلك معالجة أسبابه الجذرية ودوافعه[19].

18 - وفي تطور مهم، عقدت المقررة الخاصة المعنية بحقوق المرأة في أفريقيا التابعة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمقررة القطرية المعنية بغامبيا لدى اللجنة، والمقررة الخاصة المعنية بالممارسات الضارة التابعة للجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، مناسبة جانبية خلال الدورة العادية التاسعة والسبعين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، التي عقدت في 28 أيار/مايو 2024، لمناقشة مشروع قانون يقترح إلغاء قانون المرأة (المعدل) لعام 2015 الذي يجرم ختان الإناث في غامبيا.

19 - ونظر ممثلو الحكومة الغامبية والمجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة وكيانات منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن الزعماء التقليديين والدينيين، في الآثار الوطنية والإقليمية المترتبة على الإلغاء المقترح للقانون على حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين، بغض النظر عن نتائجه. واتفق

(17) African Union, "UNGA 78: High Level Roundtable on Empowering African Girls and Ending Harmful Practices by 2030", 23 September 2023.

(18) UNFPA, Eastern and Southern Africa, "Spotlight initiative endorses call to end FGM in current generation at 2nd International Conference on FGM", 13 October 2023.

(19) African Committee on Experts on the Rights and Welfare of the Child and African Commission on Human and People's Rights, "Joint general comment on female genital mutilation", June 2023.

المشاركون على إنشاء ائتلاف من الشخصيات المؤثرة من النساء المحليات والزعماء التقليديين والدينيين للدعوة إلى الإبقاء على الحظر وزيادة الوعي بالحاجة إلى تشريع يحمي حقوق النساء والفتيات[20].

20 - ويتماشى هذا الإجراء مع أهداف برنامج الدعوة وبناء التحالفات والعمل النسوي التحويلي، وهو برنامج جديد للاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تبلغ تكلفته 22 مليون يورو ويطلق عليه اختصارا برنامج ACT (حيث يشير حرف A إلى الدعوة (Advocacy) و C إلى بناء التحالفات (Coalition-Building) و T إلى العمل النسوي التحويلي (Transformative Feminist Action)) لإنهاء العنف ضد المرأة، والتي تشمل تعزيز الدعوة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بما في ذلك بشأن القضاء على الممارسات الضارة في أفريقيا. وتحت قيادة نائبة الأمين العام، شكل مكتب التنسيق الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية، فرقة عمل للتصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

21 - وردد البرلمان الأوروبي المخاوف المتعلقة بمشروع القانون المذكور أعلاه، واعتمد قرارا يحث البرلمان الغامبي على رفض الإلغاء المقترح للقانون وتأييد الحظر المفروض على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[21].

22 - وفي الفترة من 9 إلى 14 حزيران/يونيه 2024، رافقت شبكة مناهضة العنف الجنساني، ورابطة المنظمات غير الحكومية في غامبيا، ومنظمة أيد أمينة للفتيات 31 عضوا في الجمعية الوطنية، بما في ذلك الأعضاء العاملون في اللجنة المشتركة للصحة والمسائل الجنسانية التابعة للجمعية، في جولة دراسية إلى مصر، بدعم من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، ووزارة الشؤون الجنسانية، والبنك الدولي. واكتسب المشاركون معرفة مباشرة بالمضاعفات الطبية المرتبطة بهذه الممارسة وكيف تتعامل مصر معها.

23 - وبعد هذه الزيارة، كرر رئيس غامبيا، أداما بارو، في 27 حزيران/يونيه 2024، التزامه بحماية حقوق النساء والأطفال الغامبيين، بما في ذلك من خلال إنفاذ القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[22]. ولدى قيام اللجنة المشتركة المعنية بالصحة والشؤون الجنسانية التابعة للجمعية الوطنية بإصدار تقرير أوصى بالإبقاء على القانون الذي يحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[23]، في 15 تموز/يوليه 2024، رفضت الجمعية الوطنية الغامبية الإلغاء المقترح وأيدت الحظر[24].

(20) African Commission on Human and People's Rights, "Joint press statement: roundtable on the proposed repeal of FGM law in the Gambia and push-back on women's rights and gender equality", 19 July 2024.

(21) البرلمان الأوروبي، الوثيقة P9_TA(2024)0370, sect. E (1).

(22) Adama Barrow, President of the Republic of Gambia, state of the nation address, Banjul, June 2024, sect. 15, paras. 7–10.

(23) Republic of the Gambia, Report of the Joint Committee of Health and Gender on the Women's (Amendment) Bill 2024, July 2024, p. 14.

(24) UN-Women, "Statement: the Gambia's decision to uphold ban on FGM critical win for girls' and women's rights", 15 July 2024.

ثالثا – أحدث البيانات والاتجاهات المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث

ألف – الانتشار

24 – تكشف أحدث التقديرات أن أكثر من 230 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة اليوم تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث[25]. وبالمقارنة مع البيانات الصادرة عن اليونيسف في عام 2016[26]، فإن هذا يمثل زيادة بنسبة 15 في المائة، أو بمقدار 30 مليون فتاة وامرأة على مستوى العالم. وتتعرض أكثر من مليوني فتاة سنويا لهذه الممارسة قبل بلوغهن سن الخامسة، وغالبا ما يكون ذلك خلال الأيام أو الأسابيع الأولى من حياتهن.

25 – وعلى الرغم من أنه لم يشهد أي بلد ارتفاعا في انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، فقد ارتفع العدد الإجمالي للفتيات والنساء المتضررات مع استمرار النمو السريع للسكان في البلدان التي تتركز فيها هذه الممارسة. وتشير التوقعات الديمغرافية إلى حدوث زيادة بنسبة 62 في المائة بين عامي 2000 و 2050 في عدد الفتيات اللاتي يولدن سنويا في البلدان التي تتركز فيها ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، على النقيض من انخفاض الأعداد في بقية العالم. وهذا يعني أنه سيتعين على جهود الوقاية في المستقبل أن تصل إلى عدد أكبر من الفئات السكانية المعرضة للخطر.

26 – وتنتشر هذه الممارسة بأعلى المستويات في منطقة أفريقيا، حيث تعرضت أكثر من 144 مليون فتاة وامرأة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي آسيا، خضعت أكثر من 80 مليون فتاة وامرأة لهذه الممارسة، وفي الشرق الأوسط تعرضت أكثر من 6 ملايين امرأة وفتاة لهذه الممارسة. وتشير التقديرات أيضاً إلى أنه في أماكن أخرى في العالم، تعرض ما بين مليون ومليوني فتاة وامرأة في المجتمعات الصغيرة المعزولة وفي أوساط المغتربين الوافدين من بلدان تطبق هذه الممارسة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

27 – وعلى الرغم من التحديات، فإن التقدم واضح في العديد من البلدان. ففي 31 بلدا لديها بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني، انخفضت نسبة المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة اللاتي تعرضن لهذه الممارسة، من نسبة تزيد قليلا عن 46 في المائة في عام 1993 إلى نسبة تزيد قليلا عن 31 في المائة في عام 2023. وحيثما كان هناك انخفاض، زادت وتيرة ذلك الانخفاض، حيث تحقق نصف التقدم المحرز على مدى السنوات الـ 30 الماضية في العقد الماضي.

28 – وتظهر البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية الديمغرافية والصحية، والدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، والدراسات الاستقصائية الوطنية الأخرى (2004–2022) أن تقدما كبيرا قد أحرز في إثيوبيا وبوركينا فاسو وسيراليون وكينيا وليبيريا ونيجيريا، حيث انخفض معدل الانتشار إلى النصف و/أو انخفض بنسبة 30 نقطة مئوية في العقود الثلاثة الماضية. وفي بوركينا فاسو، انخفضت نسبة المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة اللاتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث من 83 في المائة قبل 30 عاما إلى 32 في المائة اليوم. وحققت أوغندا وغانا والكاميرون بالفعل هدف

(25) ما لم يذكر خلاف ذلك، يستند التحليل والبيانات الواردة في هذا الفرع إلى المرجع التالي: UNICEF, “Female genital mutilation: a global concern – 2024 update”, March 2024.

(26) UNICEF, “Female genital mutilation/cutting: a global concern”, 2016, p. 3.

القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قبل عام 2030، وتسير بنن وتوغو وملديف والنيجر على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف بحلول نهاية العقد.

29 - وأحرزت إريتريا وجيبوتي ومصر وموريتانيا أيضاً تقدما جيدا نحو التخلي عن هذه الممارسة على مدى السنوات الـ 30 الماضية. إلا أنه في بعض البلدان، توقف فعليا التقدم المحرز نحو خفض مستويات الانتشار. ففي غامبيا، لم تنخفض نسبة المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 سنة اللاتي تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلا بنسبة نقطة مئوية واحدة على مدى ثلاثة عقود (من 74 في المائة إلى 73 في المائة)، على الرغم من جهود الحكومة لتجريم هذه الممارسة ووضع استراتيجية وطنية للتصدي لها. وفي الصومال، لا تزال هذه الممارسة منتشرة في عموم البلد.

30 - والتناقض نفسه، بين التقدم الكبير المحرز في الحد من انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في بعض المناطق وبطء التقدم أو انعدامه في مناطق أخرى، يظهر داخل البلدان بنفس الوضوح الذي يظهر به فيما بين البلدان. وقد تخلت معظم كينيا عن هذه الممارسة؛ إلا أنها تظل منتشرة بصورة شبه شاملة بين الجالية الصومالية في إحدى مقاطعات البلاد. ويمكن أن تشمل أسباب التمسك بهذه الممارسة أهميتها الثقافية وتوقعاتها الاجتماعية وارتباطها بالأهلية للزواج. ولذلك لا غنى عن التدخلات المصممة خصيصا لمعالجة الدوافع السياقية لهذه الممارسة.

31 - وتهدد الأزمات الإنسانية وغيرها من الأزمات المستمرة التقدم المحرز في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، لأنها تعطل التدخلات البرنامجية. ويعيش ما يقرب من 40 في المائة من الفتيات والنساء اللاتي خضعن لهذه الممارسة في بلدان متأثرة بالهشاشة والنزاع، وتعيش أعلى الأعداد في إثيوبيا والسودان ونيجيريا. ويظهر النمو السريع بين الفئات السكانية المعرضة للخطر بوضوح أكبر في البلدان المتأثرة بكل من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والهشاشة. وتشير التوقعات إلى زيادة بنسبة 83 في المائة في عدد الفتيات والنساء المولودات في بلدان متأثرة بالنزاعات وزيادة بنسبة 125 في المائة في عدد المولودات في بلدان تعاني من هشاشة مؤسسية واجتماعية بين عامي 2000 و 2050.

32 - وتمثل هذه السياقات وحالات النمو السكاني تحديات كبيرة في التدخلات البرنامجية عندما يتم تحويل الموارد نحو الأزمات. ففي هذه السياقات، يمكن أن تعطل البرامج التي تعالج عدم المساواة بين الجنسين، مما يزيد من صعوبة تلبية احتياجات الناجيات ومنع حدوث هذه الممارسة.

33 - وعلى الرغم من أن وتيرة التقدم المحرز نحو القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث آخذة في التحسن، فإن تحقيق هدف الوصول بكل الحالات إلى صفر بحلول عام 2030 يقتضي أن يكون معدل الانخفاض أسرع 27 مرة من المعدل الذي تحقق في العقد الماضي. ويمثل هذا زيادة كبيرة في متوسط المعدل منذ عام 2020، حيث تشير التقديرات إلى أن التقدم سيتعين أن يكون أسرع 10 مرات على الأقل لتحقيق هدف عام 2030 المتعلق بالقضاء على هذه الممارسة[27].

34 - وتقدر اليونيسف أنه يمكن منع أكثر من مليون حالة من حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث سنويا إذا تمكن كل بلد من مضاهاة معدل الانخفاض لديه مع معدله في أفضل أقرانه أداءً. وهناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات لمعالجة بطء الانخفاض في معدل الانتشار على نطاق غير مسبوق؛ وما لم يحدث

(27) A/75/279، الفقرة 27.

ذلك، سيظل النمو السكاني في البلدان التي ترتفع فيها معدلات الانتشار يتجاوز الانخفاض في الانتشار، وستستمر الزيادة في العدد المطلق للفتيات والنساء اللاتي يتعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث على الصعيد العالمي.

باء - الاتجاهات السياسية والقانونية

35 - إن ظهور حملة عالمية منسقة لمقاومة حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين يهدد بتقويض عقود من التقدم المحرز في عدد من المجالات بما في[28] ذلك المشاركة السياسية للمرأة، والتصدي للعنف ضد النساء والفتيات، والصحة الجنسية والإنجابية. وقد توقف التقدم أو انعكس مساره في بعض المناطق بسبب تغير الأيديولوجيات السياسية والدينية، ونمو الحركات المناهضة لحقوق الإنسان، وتداعيات الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار والنزاع.

36 - وفي أفريقيا، تتجلى هذه المقاومة في شكل اعتراضات على التغييرات التشريعية المقترحة لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري أو رفع سن الرضا بالعلاقات الجنسية. كما تتجلى في محاولات إلغاء القوانين التي تحمي حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك الحق في الصحة. وهي تتجلى أيضا في معارضة التثقيف الجنسي الشامل ومقاومة توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب وغير المتزوجين.

37 - وعلاوة على ذلك، فإن انسحاب ثلاثة بلدان أفريقية من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي سبقته اضطرابات مدنية، واستمرار العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يعرض للخطر حماية حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك إمكانية اللجوء إلى العدالة وغيرها من الخدمات الأساسية[29]. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة هيكلة وزارات الشؤون الجنسانية في بعض البلدان تزيد من خطر ألا تعطي الدول الأولوية للتصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ خطط العمل والسياسات الوطنية الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة[30].

38 - ومن الأمثلة البارزة على هذه المقاومة الإلغاء المقترح لقانون المرأة (المعدل) لعام 2015 الذي يجرم ختان الإناث في غامبيا. وقد جاء الإلغاء المقترح لهذا القانون بعد إدانة ثلاث نساء غامبيات، في عام 2023، لقيامهن بهذه الممارسة على ثماني رضيعات. وأدت هذه الإدانات إلى رد فعل حاد فوري وجيد التمويل ومنظم بين عدة زعماء دينيين وتقليديين غامبيين، بادر أحدهم بتقديم بمشروع قانون يهدف إلى رفع الحظر المفروض على ختان الإناث. ودُفع في مشروع القانون بأن الختان، إذا أجري بطريقة سليمة، لا يمكن أن يعتبر تشويها. وفي 18 آذار/مارس 2024، صوتت الجمعية الوطنية الغامبية، بأغلبية 42 عضوا مقابل 4 أعضاء، على المضي قدما بمشروع قانون المرأة (المعدل) بعرضه على لجنة برلمانية للنظر فيه.

(28) Lopa Banerjee, “Looking to the sun: pushing forward for gender equality”, SDG Action, 13 March 2024.

(29) United Nations, “With conflicts destroying hard-won gains, regional organizations must include women in peace talks, political negotiations, speakers tell Security Council”, SC/14932, 15 June 2022.

(30) Global Platform for Action to End FGM/C submission, p. 6.

39 - وفي تطورات أخرى في المنطقة، أصدر المجلس الأعلى الإثيوبي للشؤون الإسلامية بيانا في شباط/فبراير 2024 أدان فيه "الختان الفرعوني"، لكنه أعرب أيضا عن موافقته على إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[31]. وفي كينيا، حدثت أيضاً في عام 2023 انتكاسة للجهود المبذولة للقضاء على هذه الممارسة حين قتل ضابط شرطة شارك في إنقاذ فتيات أجبرن على الخضوع لهذا الإجراء. ويحظر القانون في كينيا تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إلا أن مقاومة القضاء على هذه الممارسة، وخاصة بين القادة الذكور الذين يعتبرون أوصياء ثقافيين على الممارسة، لا تزال ثابتة. ويخشى بعض النشطاء أن يؤدي الاعتداء على الشرطة إلى السماح لهؤلاء الممارسين باستمرار الإفلات من العقاب.

40 - وتؤدي محاولات إلغاء التشريعات التي تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو تخريب تنفيذها إلى تعريض الفتيات والنساء اللاتي كن يستفدن في السابق من حماية القانون لخطر أكبر بالتعرض لهذه الممارسة. إلى جانب ذلك، تقوض هذه المحاولات المبدأ المتفق عليه عالميا الذي يقضي بضرورة حصول الفتيات والنساء في أي بلد في المقام الأول على الحماية التي توفرها قوانين البلد وسياساته.

41 - ويشكل وجود التزامات دولية بحماية حقوق النساء والفتيات خطوة أولى حاسمة في وضع تدابير للحماية على الصعيد الوطني. وتوفر هذه الالتزامات أيضا ولاية للمؤسسات الوطنية لتقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والقانونية للنساء، ولا سيما الفتيات، المتضررات من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتلك المعرضات لخطرها. وفي غياب الحماية المجتمعية، ينبغي أن يكون بمقدور القاصرات الاعتماد على هذه المؤسسات للحفاظ على سلامتهن وعدم انتهاك حقوقهن. وفي غياب الحماية المؤسسية أو أشكال الحماية الأخرى التي توفرها الدولة، ينبغي أن يكون بمقدورهن الاعتماد على القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية والإقليمية المتعددة، التي وقعت عليها دول كثيرة، من أجل الحماية.

42 - ولطالما اعترف المجتمع العالمي بأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة ضارة وشكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات والتزم بالقضاء عليه بحلول عام 2030. ويؤدي العدول عن القوانين الرامية إلى حماية النساء والفتيات وعدم تنفيذ التشريعات الوطنية المتوافقة مع القواعد والمعايير الدولية إلى تقويض روح وجوهر هذه القواعد والمعايير، وقد يتسببان في أثر مضاعف، مما يهدد القوانين الأخرى التي تحمي وتعزز حقوق الفتيات والنساء، وسيادة القانون، وعلى نطاق أوسع، النظام المتعدد الأطراف.

43 - وقد تؤثر الجهود الرامية إلى إلغاء التشريعات أو التقليل من أثر التشريعات الوطنية التي تحمي من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تأثيرا سلبيا على القوانين المحلية الأخرى التي تغطي عنف الشريك الحميم أو زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري. كما أنها قد تخلق سابقة للبلدان الأخرى لتحذو حذوها، وربما تقوض الجهود الإقليمية الرامية إلى النهوض بحقوق النساء والفتيات، بما في ذلك حملات الاتحاد الأفريقي لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والإجراءات الرامية إلى زيادة وصول الفتيات إلى التعليم.

44 - وتثير هذه الاتجاهات قلقا بالغا ويمكن النظر إليها بوصفها تعبيرا متطرفا عن القيم الأبوية، يعكس عمق أوجه عدم المساواة والتمييز الجنساني ضد النساء والفتيات تحت ستار الحفاظ على الثقافة والتقاليد والتمسك بالمعتقدات الدينية. ومع أن العادات والتقاليد والاعتبارات والقيم الدينية معترف بها في الصكوك

(31) المرجع نفسه، الصفحتان 5 و 6.

الدولية لحقوق الإنسان[32]، فإنه لا ينبغي إساءة تطبيقها لتبرير أو عقلنة أي شكل من أشكال الإيذاء أو العنف ضد النساء والفتيات[33]، أو أي انتهاك آخر لحقوق الإنسان.

جيم - إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

45 - يتزايد في الوقت الحالي اتجاه لإضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول للتصدي لهذا الاتجاه. وتشير أحدث البيانات إلى أن 66 في المائة من الفتيات اللاتي تعرضن مؤخرا لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث فعلن ذلك على أيدي عامل صحي. والبلدان التي يشيع فيها كثيرا إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة، بما في ذلك إندونيسيا والسودان ومصر، هي أيضا موطن لحصة كبيرة من عبء هذه الممارسة[34]. وفي العديد من البلدان الأخرى، مثل السنغال وغينيا - بيساو، لا تزال هذه الممارسة تؤدى إلى حد كبيرة بواسطة ممارس تقليدي[35].

46 - وكثيرا ما يكون التبرير المساق لإضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث هو أنه يوفر بديلا أكثر أمانا للخضوع لعملية جراحية محدودة يجريها ممارس تقليدي، لا سيما في المناطق التي لم يتم فيها بعد القضاء تماما على هذه الممارسة. ومع ذلك، لا يوجد دليل على أن إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أكثر أمانا[36].

47 - بل في الواقع، تشير الأدلة إلى أن العاملين الصحيين يمكن أن يجروا هذه العملية بجَور أكبر. ففي إندونيسيا، تبين البحوث أن 46 في المائة من العاملين الصحيين الذين يجرون هذه العملية يقطعون قدرا أكبر من الأنسجة مقارنة بنسبة 23 في المائة من الممارسين التقليديين[37]. و يظل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة ضارة، بغض النظر عمن يقوم بها، وهناك حاجة لإزالة الغموض المحيط بهذه العملية الجراحية وتوضيح أنها تنطوي على أمر أكبر من "شق صغير".

48 - وتشكل التقاليد الثقافية داخل المجتمعات المحلية جزئيا قوة دافعة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وإضفاء الطابع الطبي عليها. وكثيرا ما يبرر الخضوع لهذه الممارسة بأنه شرط مسبق للزواج[38]. وتجرى الممارسة أيضا للتحكم في الحياة الجنسية للفتيات والنساء ومنعهن من اتخاذ القرارات المتعلقة بأجسادهن[39]. وتعتقد بعض الطوائف أنه مطلب ديني، على الرغم من أن البحوث التي أجريت مؤخرا بدعم من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية

(32) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 1 (1) و 15 (1) (أ)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 18 (4) و 27.

(33) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 5 (أ)؛ وإعلان وبرنامج عمل فيينا، الفرع الأول، الفقرة 5.

(34) UNICEF, "Female genital mutilation: a global concern – 2024 update", p. 8.

(35) المرجع نفسه.

(36) Samuel Kimani, Hazel Barrett and Jacinta Muteshi-Strachan, "Medicalization of female genital mutilation is a dangerous development", BMJ, vol. 380, No. 302 (2023).

(37) المرجع نفسه.

(38) A/73/266، الفقرة 22.

(39) المرجع نفسه.

كشفت عن عدم وجود أساس ديني في النصوص الإسلامية لهذه الممارسة[40]. وتشير تقارير أخرى إلى أن إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يحدث بتواتر أكبر في السر وعلى الفتيات الأصغر سنا، ولا سيما في البلدان التي تحظر فيها هذه الممارسة[41].

49 - ويشكل إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انتهاكا لقواعد سلوك العاملين الصحيين والواجب الطبي الأساسي المتمثل في "عدم الإضرار". ويمكن أن يؤدي إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى إضفاء الشرعية على هذه الممارسة ويؤدي إلى توقع لدى المجتمعات المحلية بأن هذه الممارسة ستستمر. ويؤدي العاملون الصحيون دورا حاسما في منع وإنهاء إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وينبغي أن يكون لديهم فهم أكبر لآثاره الضارة على النساء والفتيات والإبلاغ عنها. وهذا يتطلب من قيادة القطاع الصحي تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية والارتقاء بها لمنع مقدمي الرعاية الصحية من ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[42]، والمشاركة بنشاط في الوقاية من هذه الممارسة، بالبناء على الاحترام والنفوذ اللذين يتمتعون بهما داخل مجتمعاتهم المحلية.

دال - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية

50 - يعوق تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية، على السواء، الجهود الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة. ويحدث تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود عندما تؤخذ الفتيات والشابات عبر الحدود الوطنية للخضوع لهذه الممارسة في بلدان مجاورة لا تكون فيها هذه الممارسة محظورة أو لا يتم فيها إنفاذ القوانين الجنائية القائمة[43]. وتعزى بدرجة كبيرة أسباب حدوثها إلى وجود تقاليد مشتركة وعلاقات قائمة بين المجتمعات، بما في ذلك الزواج بين المجتمعات. وتشكل أيضا المنافع الاجتماعية والاقتصادية لكل من الممارسين والأسر[44] وعدم وجود آليات رصد إقليمية قوية عوامل تسهم في هذه الممارسة[45].

51 - أما تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الأقاليم الوطنية فيحدث عندما تؤخذ النساء والفتيات من المجتمعات المحلية عبر الحدود وغيرها من المجتمعات المتضررة التي تعيش في بلدان تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى بلدانهن أو مجتمعاتهن الأصلية، حيث لا تزال هذه الممارسة مقبولة اجتماعيا أو غير محظورة[46]. ويتمثل أحد العوامل الدافعة الرئيسية في هذه الحالات في الضغط الاجتماعي والأسري الكبير الواقع على الآباء من البلدان أو المجتمعات المحلية الأصلية لدعم التقاليد بين الأجيال. كما أن نفوذ

(40) Puntland Development Research Centre, "A research study on the provisions of Islam on the eradication of FGM in Somalia", September 2023, p. 5.

(41) Kimani, Barrett and Muteshi-Strachan, "Medicalization of female genital mutilation".

(42) WHO, "Global strategy to stop health-care providers from performing female genital mutilation", 2010.

(43) قرار مجلس حقوق الإنسان 16/50، الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة.

(44) A/75/279، الفقرة 35.

(45) UNFPA, East and Southern Africa, "Policy brief: cross-border female genital mutilation in East Africa", 2022, p. 7.

(46) قرار مجلس حقوق الإنسان 16/50، الفقرة الرابعة عشرة من الديباجة.

الأسرة والمجتمع المحلي في كل من البلدان الأصلية وبلدان الإقامة، وليس السلطة الأبوية، ينطوي على ثقل كبير في تحديد ما إذا كانت فتاة ستخضع لهذه الممارسة[47].

52 - ومن التحديات الكبيرة التي تواجه إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية أن العديد من الدول لا تجرم هذه الممارسة إلا عندما تحدث داخل حدودها أو عندما ينقل أحد مواطنيها أو المقيمين الدائمين فيها إلى الخارج لأغراض الخضوع لهذه الممارسة. وفي هذا الصدد، لا تفي الدول بالتزامها بحماية جميع الفتيات والنساء داخل ولايتها القضائية، كما أنها لا تنظر في البعد عبر الوطني للمجتمعات المحلية التي تشارك في هذه الممارسة[48].

رابعا - التدابير التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرون

ألف - التدابير الهيكلية: القوانين والسياسات

53 - ويشكل تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال التشريع خطوة هامة نحو القضاء على هذه الممارسة. فهو يبين للممارسين أنهم سيخضعون للمساءلة ويوفر أساسا قويا للتدخلات الرامية إلى وقف هذه الممارسة. غير أن التجريم وحده لا يكفي للقضاء على هذه الممارسة. فلكي يتم القضاء عليها بشكل فعال، ينبغي أن يكون التشريع مصحوبا بإرادة سياسية، إلى جانب تدخلات هادفة، بما في ذلك التوعية وآليات الإنفاذ المناسبة محليا[49]. ويشمل وضع نهج شامل للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أيضا: جمع بيانات دقيقة عن مدى انتشار الممارسة؛ والقيام بأنشطة الوقاية؛ وتوسيع نطاق التدخلات؛ ومعالجة الأعراف الاجتماعية وتعزيز المساءلة؛ وإنفاذ التشريعات، بما في ذلك التصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث عبر الحدود؛ وضمان إمكانية لجوء الناجيات إلى العدالة وحصولهن على أشكال الدعم الأخرى؛ وتوفير التمويل الكافي للتدخلات.

54 - وفي الوقت الحالي، توجد لدى 92 بلدا قوانين وطنية تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو تسمح بمقاضاة مرتكبي هذه الممارسة بموجب تشريعات أخرى[50]، وقد أفادت إسبانيا وإسرائيل وألمانيا والبرتغال وبنن وبوركينا فاسو وبوروندي والبوسنة والهرسك وبولندا وبيرو وتركيا وتشاد ورومانيا وفرنسا وكوبا وكولومبيا ولبنان وماليزيا والنمسا بتجريم هذه الممارسة في صكوك من قبيل الدساتير؛ وقوانين العقوبات؛ والقوانين التي توفر الحماية للأطفال والمراهقين وملتمسي اللجوء؛ والقوانين المتعلقة بالعنف ضد المرأة والعنف العائلي؛ والقوانين المتعلقة بالصحة الإنجابية.

(47) A/HRC/56/29، الفقرة 26.

(48) المرجع نفسه، الفقرة 53.

(49) UNFPA and others, "A research agenda to strengthen evidence generation and utilization to accelerate the elimination of female genital mutilation", 2022, p. 16.

(50) World Bank, *Compendium of International and National Legal Frameworks on Female Genital Mutilation/Cutting*, 8th ed. (Washington, D.C., 2024).

55 - وفي عام 2023، أدينت امرأة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بتسهيل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في كينيا[51]. وأجريت الملاحقة القضائية في هذه الجريمة بموجب قانون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لعام 2003، ومثلت هذه القضية المرة الأولى التي يدان فيها فرد بارتكاب جريمة في الخارج. وأيضا، في عام 2023، أصبحت ولاية واشنطن الولاية الحادية والأربعين في الولايات المتحدة الأمريكية التي تحظر هذه الممارسة، بما في ذلك عندما يجريها عامل صحي. وفي أيار/مايو 2024، أصبحت ولاية غالمودوغ في الصومال أول ولاية اتحادية تعتمد تشريعا يجرم جميع أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

56 - وعلى الرغم من هذا التقدم، فإن ما يزيد قليلا عن نصف بلدان العالم التي يمارس فيها بحسب التقارير تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (51 بلدا من أصل 92 بلدا) لديها قوانين وطنية تحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومن بين البلدان التي لديها أحكام قانونية تحظر هذه الممارسة بشكل محدد، تتفاوت المحتويات المعيارية والعقوبات تفاوتا كبيرا[52].

57 - وأصدر البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية توجيهات بشأن العناصر التي ينبغي للدول أن تأخذها في الاعتبار عند وضع تشريعات قائمة على الحقوق تتناول مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتشمل هذه العناصر تجريم هذه الممارسة ومحاولات ممارستها على النساء والفتيات من جميع الأعمار، وتجريم إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث[53].

58 - وقد يثبت أن إنفاذ التشريعات التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أمرا صعبا في البيئات التي تتمتع فيها هذه الممارسة بدعم مستمر. ولمعالجة هذه المسألة، قدم البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف في عام 2023 التدريب إلى 956 1 من أفراد إنفاذ القانون، بمن فيهم أفراد الشرطة والمحامون والمدعون العامون والقضاة من جميع أنحاء البلدان الـ 17 التي يعمل فيها البرنامج المشترك، لزيادة معرفتهم بالتشريعات ذات الصلة التي تجرم هذه الممارسة. وفي وقت لاحق، تم الإبلاغ عن زيادة بنسبة 154 في المائة في حالات القبض على الجناة، من 174 جانيا في عام 2022 إلى 442 جانيا في عام 2023، وتم الإبلاغ عن زيادة بنسبة 9 في المائة في عدد القضايا المعروضة على المحاكم، من 368 قضية في عام 2022 إلى 402 قضية في عام 2023[54].

59 - ويمكن أيضاً أن يؤدي عدم وجود تشريع يجرم بشكل صريح تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ويعاقب عليه إلى عرقلة التحقيق مع الممارسين وملاحقتهم قضائيا. ويتضح ذلك من عدة حالات بارزة وقعت

(51) United Kingdom, Central Criminal Court, *R. v. Amina Noor*, Sentencing Remarks of Mr. Justice Bryan, 16 February 2024.

(52) UNFPA and UNICEF, "Technical note: developing anti-FGM laws aligned with human rights", December 2023, p. 5.

(53) المرجع نفسه، الصفحات 13-25.

(54) UNFPA-UNICEF, *2023 Annual Report: Addressing Global Challenges with Local Solutions to Eliminate Female Genital Mutilation* (2024), p. 24.

مؤخرا في سيراليون تتعلق بوفاة ثلاث فتيات تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وانهيار قضية ضد ممارس تقليدي اتهم بالقتل غير العمد لشابة توفيت بسبب مضاعفات ناجمة عن هذه الممارسة.

60 - ودعا الناشطون إلى سن تشريع في سيراليون ينص على إطار واضح للمساءلة وعقوبات تأديبية تتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ولكن كما توضح الأحداث الأخيرة في غامبيا، لا بد من معالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية التي تقوم عليها هذه الممارسة. ولا بد من إدامة المكاسب التشريعية والسياساتية من خلال تدخلات يقودها المجتمع المحلي لتغيير السلوك.

61 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سعت الدول إلى تهيئة بيئة سياساتية مواتية تهدف إلى القضاء على هذه الممارسة. ووضعت إسبانيا وتشاد خطط عمل وطنية للتصدي للعنف ضد المرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقدم البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية الدعم إلى 14 بلدا في أفريقيا لوضع خطط عمل وطنية بأهداف وميزانيات وأطر للرصد والتقييم لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي الصومال، دعم البرنامج المشترك وضع أول خطة عمل وطنية محددة التكاليف في البلد لإنهاء تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث. وستعزز الخطة التنسيق والتعاون والعمل من أجل القضاء على هذه الممارسة في الصومال وستسهم في تنفيذ خطة عمل إقليمية عبر الحدود مع إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا[55].

باء - التدابير المؤسسية: الاستجابات القطاعية

62 - وتعمل خدمات الدعم المتعددة القطاعات المتمحورة على الناجيات والواعية بالصدمات، بما في ذلك الرعاية الصحية والدعم النفسي الاجتماعي والقانوني والدعم بتوفير المأوى، على تمكين الناجيات والمعرضات للخطر من تلقي المعلومات والعلاج للعواقب الصحية المرتبطة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بالإضافة إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وقد تنطوي الاستجابة المتعددة القطاعات أيضا على تغيير مؤسسي لضمان أن تدعم السياسات والبروتوكولات الحالية، بما في ذلك تعزيز قدرة مقدمي الخدمات، القضاء على هذه الممارسة دعما كاملا.

63 - وفي عام 2023، عزز البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف قدرة النظم الصحية على توفير خدمات عالية الجودة تركز على النساء والفتيات ويمكن الوصول إليها فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقام نحو 842 2 نقطة لتقديم الخدمات الصحية في 17 بلدا يعمل فيها البرنامج المشترك بتدريب عامل صحي واحد على الأقل على خدمات الوقاية والحماية والرعاية المرتبطة بهذه الممارسة[56]. وقامت أيضا وحدة مكافحة العنف ضد المرأة والطفل التابعة لحكومة السودان، بالاشتراك مع اليونيسف، بتوفير التدريب لمقدمي الخدمات في مجال منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

64 - وقام البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بتيسير حصول 734 903 امرأة وفتاة على خدمات الوقاية والحماية المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في عام 2023[57].

(55) المرجع نفسه.

(56) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(57) المرجع نفسه.

وشملت التدخلات إدماج عملية رصد وإبلاغ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في تدريب الأخصائيين الاجتماعيين قبل الخدمة وأثناءها، وتعزيز إدارة الحالات ومسارات الإحالة.

65 - ويمكن للحلول الرقمية والتكنولوجية أن تسهم بدور حاسم في منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والحد منه والتخلي عنه. وبالنظر إلى قدرتها على إثبات تأثيرها بوتيرة سريعة وعلى نطاق واسع، فإنها تمثل فرصة للدول لاستكمال وتسريع الجهود الوطنية القائمة للقضاء على هذه الممارسة. فعلى سبيل المثال، يتيح تطبيق باشا للهاتف المحمول، الذي استخدم تجريبيا في كينيا بدعم من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، للمستخدمين الوصول إلى المعلومات، والإبلاغ دون كشف الهوية عن الحالات في الوقت الحقيقي، والإحالة إلى هيئات تقديم الخدمات التابعة للدولة أو المجتمع المدني للحصول على المساعدة[58].

66 - وجرى تكييف المبادئ التوجيهية القائمة على الأدلة وغيرها من الموارد للوقاية من تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ورعاية الناجيات التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وإدماجها في المواد التدريبية في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار هذه الممارسة. ويجري في غينيا توسيع نطاق مجموعة التدريب على تقديم المشورة الوقائية التي وضعتها منظمة الصحة[59] العالمية للعاملين الصحيين في مجال الرعاية الأولية، ومن المقرر القيام بالشيء نفسه في كينيا. وتقوم وزارة الصحة في إسرائيل بتدريب الموظفين الطبيين على تحديد الإيذاء البدني الذي تتعرض له النساء، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأنتجت ألمانيا وفرنسا أدوات رقمية مبتكرة لتثقيف العاملين الصحيين بشأن هذه الممارسة وآثارها الضارة.

جيم - التدخلات التي يقودها المجتمع المحلي

67 - أظهرت التدخلات، مثل الحوارات المجتمعية التي تستهدف منظمات حقوق المرأة وشبكات الرجال والفتيان، والإعلانات العامة الصادرة عن الزعماء التقليديين والدينيين، أن المواقف بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يمكن أن تتغير وتتجه نحو التخلي عن هذه الممارسة. وترتبط الجهود المبذولة لإشراك وسائل الإعلام على وجه الخصوص بتغيير الأعراف والمواقف الاجتماعية، وارتبطت في بعض الحالات بالحد من هذه الممارسة[60].

68 - وتشمل "قافلة ولدنا في أتم حال" لعام 2024 (Born Perfect Caravan)، التي نظمتها مؤسسة خط المواجهة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (Frontline Ending FGM) مشاركة أكثر من 000 1 ناشط شعبي ومنظمة شعبية تسافر في جميع أنحاء أفريقيا للدعوة إلى وضع حد لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويتبع توقف القوافل في القرى ثلاث سنوات من البث الإذاعي والتلفزيوني المحلي لتشجيع المجتمعات المحلية على التخلي عن هذه الممارسة. وفي غينيا - بيساو، تعهد 8 من كل 10 أشخاص بالفعل بعدم إخضاع بناتهم لهذه الممارسة. وفي عام 2023، دعم البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف عقد حلقات عمل إعلامية ضمت صحفيين من 11 بلدا مدرجا في إطار الاتحاد

(58) صندوق UNFPA and UNICEF, *Review of Technology-Based Interventions to Address Child Marriage and Female Genital Mutilation* (2023), p. 74.

(59) WHO, *Person-Centred Communication for Female Genital Mutilation Prevention: A Facilitator's Guide for Training Health-Care Providers* (Geneva, 2022).

(60) UNFPA and others, "A research agenda to strengthen evidence generation", p. 17.

الأفريقي للمساءلة بشأن القضاء على الممارسات الضارة، مما أدى إلى إنشاء شبكة للصحافة من أجل لجنة الاتحاد الأفريقي. وتتعقب هذه الشبكة التقدم الذي تحرزه الدول في القضاء على الممارسات الضارة[61].

69 - وقد لاحظت مبادرة تسليط الضوء أنه عندما تقود المجتمعات المحلية العمل، فإن تعزيز القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يمكن أن يصبح أمرا طبيعيا ويمكن أن تتغير الأعراف الاجتماعية بسرعة أكبر. وفي أوغندا، دعمت المبادرة الجماعات النسائية في الانضمام إلى شبكة للمراقبة عبر الحدود تحدد الحالات التي تتعرض فيها الفتيات لخطر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث و/أو زواج الأطفال على الحدود بين أوغندا وكينيا. وقد أسهمت هذه الجماعات النسائية المجتمعية بدور مهم في إبلاغ السلطات بالحالات وإعادة الفتيات إلى منازلهن[62].

70 - وفي مبادرة يدعمها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، قادت مؤسسة التضامن الدولية الجهود الشعبية لزيادة الوعي في الصومال بالأضرار البدنية والاجتماعية والنفسية التي يسببها تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وأدى ذلك إلى تغييرات إيجابية في المعارف والمواقف والسلوك في المجتمعات المحلية المستهدفة في صوماليلاند. وزاد دعم الوالدين لإنهاء هذه الممارسة من 72 إلى 100 في المائة بحلول نهاية المبادرة، واعترف 96 في المائة من الزعماء الدينيين بآثارها الضارة، مقارنة بنسبة 52 في المائة في بداية المبادرة.

71 - وفي تطوير الدعم المجتمعي للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة، يكون الدور الذي يؤديه الزعماء التقليديون والدينيون حاسما. وفي عام 2022، في ليبيريا، أيد المجلس الوطني التقليدي للزعماء والشيوخ، بدعم من مبادرة تسليط الضوء وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، حظره الوطني على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لمدة ثلاث سنوات أخرى. وأقيمت احتفالات بمناسبة هذا القرار في عدد من المقاطعات التي تحدث فيها هذه الممارسة، وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، كان معروضا على الهيئة التشريعية الوطنية مشروع قانون يجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لمراجعته. ووفر التدخل نفسه دخلا بديلا لـ 300 ممارس تقليدي (يعرفون باسم زو)، من خلال فرص لتطوير الزراعة الذكية مناخيا وزراعة المحاصيل الاستهلاكية[63].

72 - ولدى النساء والمنظمات التي تقودها الناجيات، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية، فهم متعمق للتمييز الذي تواجهه الفتيات والنساء على كل المستويات. وهي تؤدي دورا حاسما في بناء الحركات الرامية إلى منع العنف ضد النساء والفتيات والقضاء عليه، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك الدعوة إلى تغيير المعايير والسياسات وتأمين ذلك التغيير، ومساءلة الدول. في عام 2023، وقام البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف بدمج 817 8 منظمة ومجموعة عمل شعبية ومجتمعية ضمن تحالفات وشبكات من الشباب والناشطين/الناشطات في العمل النسوي ورائدات الأعمال اللاتي يعملن على المستويين الوطني والإقليمي للقضاء على هذه الممارسة[64].

(61) UNFPA-UNICEF, *2023 Annual Report*, p. 22.

(62) Spotlight Initiative, “Results, promising practices and lessons on ending female genital mutilation”, 2024, pp.1 and 2.

(63) المرجع نفسه، الصفحة 2.

(64) UNFPA-UNICEF, *2023 Annual Report*, p. 19.

73 - وفي 15 و 22 نيسان/أبريل 2024، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة حوارين للخبراء مع منظمات وطنية وإقليمية لحقوق المرأة ومنظمات شعبية، وآليات الأمم المتحدة والخبراء المستقلين الإقليميين لمعالجة التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، والبرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لمناقشة الآثار المترتبة على إلغاء القانون الذي يحظر ختان الإناث في غامبيا والمحاولات الأوسع نطاقا لإيقاف الجهود في مجالي حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين في المنطقة. ومن خلال هذه الحوارات، أوجدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة حيزا للخبراء على مستوى القاعدة الشعبية والمعنيين بحقوق المرأة لإظهار قيادتهم وتوجيه الاستراتيجيات الإقليمية والعالمية بشأن هذه القضية.

دال - التدخلات التي تستهدف الأفراد

74 - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث هو مظهر من مظاهر التمييز وعدم المساواة بين الجنسين المتأصلين بعمق، وما برحت جهود القضاء على هذه الممارسة تركز على تحدي الأعراف الاجتماعية والنظم الأبوية التي تقوم عليها. ولكن على الرغم من هذه الأصول الأبوية، فإن هذه الممارسة لا يؤيدها الرجال وحدهم، كما يرجح أن يعارضها الرجال بنفس قدر معارضة النساء لها في البلدان التي تنتشر فيها هذه الممارسة[65].

75 - وتفيد اليونيسيف بأن 200 مليون فتى ورجل يعيشون في البلدان التي تحدث فيها هذه الممارسة في أفريقيا والشرق الأوسط يعتقدون أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يجب أن يتوقف[66]. وتبلغ نسبة الذين يريدون إنهاء هذه الممارسة، من الأزواج في جميع أنحاء العالم الذين لديهم ابنة واحدة على الأقل على قيد الحياة بين عمر صفر و 14 سنة، ما يقرب من 70 في المائة[67]. إلا أن البيانات توضح أن النساء يتمتعن بمستويات أعلى من سلطة صنع القرار فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث مقارنة بالرجال، وأن الفتيات يخضعن لهذه الممارسة على الرغم من معارضة آبائهن لها. ويرجع ذلك إلى أن الآباء لا يعلنون عن آرائهم أو لا يرون لأنفسهم دورا في القرارات التي تنطوي على "مسألة نسائية"[68].

176 - وعلى الرغم من الدعم في أوساط الرجال لنبذ هذه الممارسة، تظل هناك فجوة كبيرة بين الرغبة في التغيير والحد من معدل الانتشار. ولذلك يجب على الرجال إسماع أصواتهم والدعوة إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، خاصة في الحالات التي تعارض فيها الأمهات أيضا هذه الممارسة، لأن هذا يزيد من فرص الفتيات في تجنب الخضوع لها. وفي عام 2023، شارك ما مجموعه 701 455 رجل وفتى من خلال البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، في حوارات تأملية تعزز الذكورة الإيجابية والمعايير الجنسانية المنصفة وتتحدث علنا عن القضاء على الممارسات الضارة التي تؤثر على الفتيات والنساء[69].

77 - وفي مصر، وصلت مبادرة دوي التي وضعها البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف، التي تعالج الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين وتبني بيئة مواتية لتمكين الفتيات، إلى

(65) UNICEF, "Engaging boys and men to end female genital mutilation", February 2023, p. 6.

(66) المرجع نفسه.

(67) المرجع نفسه، الصفحة 7.

(68) المرجع نفسه، الصفحة 9.

(69) UNFPA-UNICEF, *2023 Annual Report*, p. 17.

750 000 فرد في عام 2023، بما في ذلك الفتيات والفتيان والأمهات والآباء، ومكنتهم من أن يكونوا عوامل تغيير في تغيير المعايير الجنسانية والاجتماعية غير العادلة التي تؤدي إلى تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتديمه. ووصلت المبادرة إلى 192 139 فتاة، مما زاد من فرص حصولهن على التعليم والحماية والخدمات الصحية والاجتماعية. وفي عام 2023، دعم البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف 595 068 1 فتاة وامرأة شاركن في برامج التغيير الاجتماعي والسلوكي، والتي تضمنت التثقيف الجنسي الشامل أو نوادي الفتيات التي تدمج تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في مناقشات المهارات الحياتية[70].

هاء - النُهج الشاملة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

78 - بالإضافة إلى التدخلات البرنامجية التي تستهدف أصحاب مصلحة محددين، أثبتت النُهج الشاملة فعاليتها في إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويعترف نهج التثقيف التمكيني المستوحى من أفريقيا، الذي استخدمته منظمة توستان، بأن من يمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من الأفراد والمجتمعات يفعلون ذلك للتمسك بالتقاليد المحلية وبسبب الأعراف الاجتماعية التي تحدد أن هذه الممارسة هي الطريقة الصحيحة لتربية الفتاة وضمان قابليتها للزواج. ويركز نهج التمكين المجتمعي على القيم الإيجابية الأساسية في قلب هذه التقاليد، مثل بذل قصارى جهدنا للفتيات والأسر. وهذا النهج بالغ الأهمية لتعزيز الثقة وإحراز تقدم نحو التخلي عن هذه الممارسة.

79 - وخلص تقييم أجري مؤخرا لبرنامج توستان لتمكين المجتمعات المحلية إلى أن البرنامج نجح في تمكين المجتمعات المحلية من إعادة النظر في ممارساتها الاجتماعية والاضطلاع بمبادرات حسنت نوعية حياتها. وتشمل النتائج حدوث تغييرات إيجابية فيما يتعلق بالحالة الجنسانية والعنف وتحسينات في رفاه المجتمعات المحلية فيما يتعلق بالحوكمة والصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والبيئة والتماسك الاجتماعي. ومن النتائج البالغة الأهمية حدوث انخفاض كبير في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال والعقاب البدني في جميع المجتمعات المشاركة. وعلاوة على ذلك، هناك أدلة على أن شبكات المجتمعات المحلية تضع معايير اجتماعية جديدة تدعم قدرا أكبر من المساواة بين الجنسين والتخلي عن هذه الممارسات الضارة، مما يجعل التغييرات مستدامة[71].

واو - جمع البيانات والبحوث

80 - يعد توليد أدلة جديدة، بما في ذلك البيانات، أمرا ضروريا لتوجيه القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة فيما يتعلق بإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي مصر، أنشأت وزارة التضامن الاجتماعي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرصدا وطنيا مكرسا لتشجيع التغيير الاجتماعي السلوكي وجمع البيانات عن جملة أمور منها الأمومة المأمونة وصحة الطفل، وتنظيم الأسرة، ومنع تشويه الأعضاء

(70) المعلومات والبيانات المتعلقة بمصر قدمت من البرنامج المشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية (غير منشورة).

(71) Tostan, "The community empowerment programme (CEP) 2019–2022: key findings", October 2023, p. 5. وقد نفذ المشروع المشار إليه بين عامي 2017 و 2020 في 150 من المجتمعات المحلية الفقيرة في الموارد، معظمها مجتمعات ريفية في غامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي.

التناسلية للإناث، وزواج الأطفال المبكر والزواج القسري، وهي بيانات يجري استخدامها لتوجيه خطط التحويلات النقدية للحماية الاجتماعية.

81 - وأطلقت المملكة المتحدة ومجلس السكان مركزا للبيانات عن الحركة التي تقودها أفريقيا لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويزود مركز البيانات المجتمع العالمي بأدلة يمكن الاسترشاد بها في تصميم وتنفيذ وتكييف وتوسيع نطاق الاستراتيجيات الفعالة لإنهاء هذه الممارسة. وقام مجلس السكان أيضا بتجريب أداة إرشادية تستخدم طريقة تسمى "طريقة الشخص المقرب" لجمع المعلومات عن السلوكيات الحساسة أو الخفية المتأثرة بنقص الإبلاغ من أجل زيادة الدقة في تسجيل حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث الجديدة أو التي حدثت مؤخرا[72]. ويمكن لهذه البيانات أن تدعم أنشطة الدعوة وتعزز تقييم الأطر القانونية ونُهج النظم الصحية للتصدي لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

زاي - تمويل الجهود الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث

82 - بنهاية هذا العقد، سيكون قد أنفق ما يقدر بنحو 275 مليون دولار على التصدي لمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ إلا أن هناك حاجة إلى 2,4 بليون دولار للوصول إلى هدف القضاء على هذه الممارسة في 31 من البلدان التي تنتشر فيها هذه الممارسة بمستويات مرتفعة بحلول عام 2030[73]. وقد انخفض تمويل البرامج المعنية بمعالجة مسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة، ولا سيما التمويل المقدم للمنظمات النسائية والحركات التي تقودها الناجيات. وفي مناخ اقتصادي يوجه فيه أقل من 0,2 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة 204 بليون دولار نحو منع العنف ضد النساء والفتيات[74]، تعتبر استثمارات الدولة حاسمة للقضاء على هذه الممارسة. ودعمت بولندا والنمسا المنظمات المحلية التي تعمل على منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والتصدي له بمبلغي 000 40 يورو و 000 80 يورو، على التوالي. وفي الفترة من عام 2020 إلى عام 2023، قدمت فرنسا 000 400 يورو لوزارة المساواة بين الجنسين و 7,5 ملايين يورو لوزارة الصحة في فرنسا لدعم جهود الوقاية وتقديم الخدمات للناجيات. ومع ذلك، هناك حاجة إلى زيادة مستويات الاستثمار للوصول إلى هدف 2030 المتمثل في الوصول بعدد الحالات إلى صفر.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

83 - تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة ضارة وشكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات ينتهك حقوقهن في الصحة والحياة والسلامة البدنية والاستقلال الجسدي وعدم التمييز، وحقهن في عدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وغالبا ما تؤدى هذه الممارسة بعد وقت قصير

(72) Francis Obare Onyango, Dennis Matanda and Chi-Chi Undie, "Guidance document on the use of the Confidante tool to track new or recent cases of female genital mutilation", Population Council, 23 September 2023.

(73) UNFPA, "International Day of Zero Tolerance for Female Genital Mutilation 2023", 6 February 2023.

(74) Equality Institute and Accelerator for GBV Prevention, "What counts? The state of funding for the prevention of gender-based violence against women and girls", 2023, p. 16.

من ولادة الفتيات، في وقت لا يسعهن فيه إعطاء الموافقة. ولا ينبغي أبدا تطبيع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو استخدامه لتبرير التقاليد الاجتماعية – الثقافية والدينية التي تضر برفاه الفتيات والنساء.

84 – وقد نجحت عدة بلدان بالفعل في القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو تمضي على الطريق الصحيح لتحقيق هذا الهدف بحلول عام 2030. ومع أن هذه الممارسة لم تصبح أكثر شيوعا على الصعيد العالمي، فإن وتيرة انخفاضها لا تزال متخلفة بشكل كبير عن النمو السكاني في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار هذه الممارسة. ويتعين أن تكون وتيرة الانخفاض العالمية أسرع 27 مرة لتحقيق الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة والوصول بالحالات إلى رقم صفر بحلول عام 2030. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن عدد النساء والفتيات اللاتي يخضعن لهذه الممارسة سيرتفع ارتفاعا كبيرا.

85 – وتهدد المحاولات الرامية إلى إفشال الجهود المبذولة في مجال حقوق النساء والفتيات والمساواة بين الجنسين بتقويض عقود من التقدم المحرز لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات والممارسات الضارة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتثير المحاولات الرامية إلى إلغاء التشريعات التي تجرم هذه الممارسة قلقا بالغا وتقوض الالتزامات الدولية التي تعهدت بها دول كثيرة لإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ويمكن أن يكون لهذه الإجراءات آثار بعيدة المدى، مما قد يقوض القوانين الأخرى التي تحمي وتعزز حقوق المرأة وسيادة القانون والنظام المتعدد الأطراف.

86 – ولا يزال إنفاذ التشريعات الوطنية التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ضعيفا، ولا تزال الحركة عبر الحدود للخضوع لهذه الممارسة مستمرة. ويؤدي التوسع في إضفاء الطابع الطبي على هذه الممارسة إلى إعاقة التقدم نحو القضاء عليها، حيث ترى المجتمعات المحلية أن إجراء هذه الممارسة من قبل عامل صحيين هو بديل أكثر أمانا للاستعانة بممارسين تقليديين. وللقطاع الصحي دور هام يتعين تعزيزه، في منع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث في شدة هذه الممارسة، والمشاركين فيها، وأسباب قيام مجتمع دون آخر بنبذ الممارسة.

87 – وعلى الرغم من هذه التحديات، تواصل الدول التعبير عن التزامات سياسية رفيعة المستوى بإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، انعكست في الإعلانات وخطط العمل والسياسات الوطنية والسوابق القضائية. وقامت الدول، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، بوضع تدخلات واعدة لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقضاء عليه والاستجابة له، وإدماجها في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية. ويمكن أن تساعد الحلول الرقمية والتكنولوجية في منع هذه الممارسة وتقليلها وإنهائها.

88 – وتواصل الدول إشراك الزعماء التقليديين والدينيين، والرجال والفتيان، والحركات النسائية، ومنظمات الناجيات، ووسائل الإعلام، وآخرين، كجزء من جهود تعبئة المجتمعات المحلية والأفراد من أجل تغيير الأعراف الاجتماعية. غير أن التأثير المحتمل للآباء في إنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بعيد المنال. وللرجال دور محوري في تشكيل التوقعات المجتمعية حول هذه الممارسة.

89 – وما لم تتوفر موارد مخصصة، لن تتمكن الدول من القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بحلول عام 2030. وهناك حاجة ماسة إلى زيادة التمويل المحلي، والمساعدة الإنمائية الخارجية، والتمويل الخاص والخيري، على الصعد المحلي والوطني والإقليمي، لتسريع العمل للقضاء على هذه الممارسة بحلول نهاية العقد.

باء - التوصيات

90 - اعترف المجتمع العالمي بأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ممارسة ضارة وشكل من أشكال العنف ضد النساء والفتيات والتزم بالقضاء عليه بحلول عام 2030. وفي سياق تنفيذ خطة عام 2030 وعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذكرى السنوية الثلاثين المقبلة لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة الأمين العام للتعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، تشجَّع الدول على الوفاء بالتزاماتها بحماية وتعزيز حقوق الفتيات والنساء بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقات الدولية والإقليمية.

91 - ومع تبقي ست سنوات لتحقيق الغاية 5-3 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، يتعين على الدول على وجه السرعة توفير الموارد اللازمة لتوسيع نطاق السياسات القائمة على الأدلة والبرمجة وتدابير الدعوة الرامية إلى القضاء على هذه الممارسة، مع مراعاة التحديات الحادة، بما في ذلك النمو السكاني السريع في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار الممارسة.

92 - وتشجَّع الدول على سن تشريعات و/أو دعم و/أو إنفاذ التشريعات القائمة التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، بما في ذلك أشكال هذه الممارسة عبر الحدود وعبر الأقاليم الوطنية، ومساءلة الممارسين. ومن الأهمية بمكان مواءمة الأطر القانونية والسياساتية وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي. وينبغي للدول ألا تعتمد على العادات أو التقاليد أو المبررات الدينية للتهرب من التزاماتها بموجب القانون الدولي والإقليمي لحقوق الإنسان، وينبغي لها أن تكفل تنفيذ التشريعات والاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال سياسات وبرامج شاملة لعدة قطاعات وخطط عمل وطنية محددة التكاليف. وتشجع الدول أيضا على إشراك الكيانات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي، في تنفيذ هذه الإجراءات.

93 - وتشجَّع الدول كذلك على اعتماد وتنفيذ استراتيجيات وقائية شاملة، بما في ذلك الدعوة والتوعية وتعبئة المجتمعات المحلية بالتعاون مع المؤسسات الدينية والقائمة على القناعات الدينية، والزعماء التقليديين، والأسر، ولا سيما الآباء، والمجتمعات المحلية المتضررة، والمعلمين، والمجتمع المدني، بما في ذلك الحركة النسائية، ومنظمات الناجيات، والرجال والفتيان، والنساء والفتيات، ووسائل الإعلام. فأصحاب المصلحة هؤلاء لهم دور محوري في تغيير المعايير والمواقف والسلوكيات القائمة التي تتغاضى عن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز بين الجنسين، والعنف ضد النساء والفتيات، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وتبررها. وينبغي لأنشطة التوعية أن تسلط الضوء على الآثار الضارة لهذه الممارسة والدعم الوطني والدولي للقضاء عليها.

94 - وينبغي للدول أن تعتمد نهجا شاملا ومتعدد التخصصات للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وأن تعالج الجذور الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تقوم عليها هذه الممارسة عن طريق وضع تدخلات في مجالي الحماية الاجتماعية وتنمية المهارات بما يدعم التمكين الاقتصادي.

95 - وينبغي للدول أن توفر خدمات منسقة وفي المتناول ومركزة على الفتيات والنساء للناجيات والمعرضات للخطر من الفتيات والنساء، ولا سيما اللاتي يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز. وتشمل هذه الخدمات المشورة النفسية والاجتماعية، والمأوى والسكن الآمن، والوصول إلى خدمات الشرطة والعدالة، والرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويتعين على الدول

أن تكفل، من خلال إذكاء الوعي وتعزيز القدرات، فهم العاملين الصحيين والسلطات المحلية للعواقب الصحية الضارة المرتبطة بهذه الممارسة، والتزامهم بعدم تيسير إضفاء الطابع الطبي على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو المشاركة فيه تحت أي ظرف من الظروف.

96 - **وتشجع الدول على تحسين جهودها في جمع البيانات الوطنية ودون الوطنية وإجراء تحليلات للمناطق المحلية التي ترتفع فيها معدلات انتشار هذه الممارسة لتوجيه التدخلات السياساتية والبرنامجية. وينبغي جمع البيانات باستخدام أساليب موحدة تسمح بمقارنتها بين البلدان.**